دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الإسقاط على المستوى الوطني

عابد شريط
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة ابن خلدون – تيـــــارت

علي سدي
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة ابن خلدون – تيـــــارت

ملخص:

مع ظاهرة العولمة و تزايد حدّة المنافسة لم تعد مسألة التنافسية تقتصر على المؤسسات بل تعدتها إلى الدول التي أصبح راسمو سياساتها يسعون لإيجاد أنسب وأحسن الطرق لزيادة مستويات الدخل الفردي بشكل مستديم وهو ما يمثل أوسع تعريف لمفهوم التنافسية (الذي انتقل من مستوى المؤسسة إلى مستوى الدولة، مع كل ما أثاره هذا النقل من جدال في الأدبيات الاقتصادية)، ومع قبولنا لفكرة نقل مفهوم التنافسية إلى المستوى الاقتصادي الكلي (الدول تتنافس فيما بينها) تسجل إشكاليتنا أهميتها في دراسة هذه المفهوم الجديد وأبعاده من خلال التتبع التاريخي للمفاهيم التي سبقته، محاولين أيضا توضيح معناه قدر الإمكان، للوصول إلى تعريف شامل للقدرة التنافسية، لندرس فيما بعد مدى أهم مؤشراتها ومقاييسها.

Abstract:

With the Globalization phenomenon and increasing competition in the world, there is a growing interest to the concept of competitiveness from policy makers, leaders, businessmen, and Academic searchers. The term of competitiveness is technically a firm level concept. However, it is oftentimes extended to the national level, the idea of a country's 'international competitiveness' (export share of country, real effective exchange rate, unit labor cost, long run economic growth.).
In this paper we will attempt to define the competitiveness and the most important indicators of measurement at the macroeconomic level.

مقدمة:

من خلال الإطلاع على مختلف المقالات وأوراق العمل والتقارير وحتى الكتب والمجلات المتخصصة، نلاحظ أن الكل يتطرق لموضوع القدرة التنافسية من جهة معينة أو من نظرة معينة هي بالأحرى النظرة التي تعكس تخصصه، فالمختص في مقاييس النمو يرى أن القدرة التنافسية مرتبطة بالنمو والمختص في التنمية يرى أنها نموذج جديد للتنمية، كما يراها المختص في التجارة الدولية على أنها ترتبط تمام الارتباط بالميزان التجاري للدولة.

في حين يراها المتخصص في الاقتصاد الجزئي على أنها ترتبط بكفاءة المؤسسات على المستوى الوحدوي، وهنا يبرز دور المدير Manager والذي يربط القدرة التنافسية بمفاهيم حديثة مثل إدارة الجودة الشاملة MQT والمراهنة عليها لكسب حصص أكبر من السوق بدل استراتيجيات السعر والتكلفة.

أما بالنسبة لجانب القطاعات Mésoéconomie (يمكن هنا الاستناد أيضا إلى مفاهيم الاقتصاد الجغرافي أو الجغرافيا الاقتصادية) فإن المختصين يربطون القدرة التنافسية بالقطاعات المختلفة أوالسلاسل و الفروع الإنتاجية، وفي أحدث المقاربات يربطونها بما يسمى بالعناقيد Clusters وكل ما يرتبط بهذه المستويات من سياسات اقتصادية وصناعية.

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى أعلى من التحليل الاقتصادي (الاقتصاد الكلي)، فإن المحللين الذين يدرسون القدرة التنافسية على المدى القصير(الجارية) والتي تتعلق أساسا بالسعر يربطونها بتكلفة أقل (تكلفة العمل و/أو رأس المال)، سعر صرف مناسب، معدل تضخم منخفض، معدل فائدة ملائم...إلخ. (جانب العرض).

أما من يدرس القدرة التنافسية على المدى الطويل فيربطها بمستوى معيشي أعلى للأفراد (مقاسا بالدخل الفردي).

وبين هذا وذاك ظهر من ربط القدرة التنافسية بالإنتاجية (M. PORTER).

و كلّ هذا التعدد و الامتداد الواسع لمفهوم القدرة التنافسية ليس بالأمر الغريب فقد تعرضت المفاهيم الحديثة دائما إلى مثل هذا الخلط والتعدد؛ خاصة إذا ارتبطت بأهم نواحي الحياة و موضوع مقالنا يعكس هذه الحقيقة. وعليه سنحاول استعراض أهم الأحداث والمفاهيم التي أسفرت عن وجود هذا المفهوم وخروجه بهذه الصورة للواقع، ساعين جهدنا لأن لا نقصي أي نظـــرة أو مقاربة معينة، محاولين أيضا الترجيح بين مختلف هذه النظرات وتبني أقربها إلى الواقع وأشملها، والذي بالضرورة يعزل مفهوم القدرة التنافسية عن بقية المفاهيم، ليجعله مفهوما مستقلا وواضحا قدر الإمكان، للوصول في الأخير إلى تعريف شامل للقدرة التنافسية، لندرس فيما بعد أهم مؤشراتها ومقاييسها. لتتمحور إشكالية مقالنا حول الأسئلة التالية:

كيف ظهر مفهوم التنافسية للوجود؟ و ماذا نقصد به على مستوى الدول؟ وما هي مؤشرات قياسه على هذا المستوى؟

1) بعض المقدمات والمفاهيم التي أسست لظهور مفهوم التنافسية:

سنحاول في البداية دراسة بعض المقدمات والأحداث التي أظهرت للوجود ما سمي فيما بعد بالتنافسية[1] كما سنتناول بعض الأمور التي ارتبطت بظهور هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي [2]، بل وحتى ما يمكن أن يكون قد ساهم في بلورة هذا المفهوم وجعله بالصورة التي هو عليها الآن؛ وللوصول إلى هذا الغرض سوف نتطرق في هذا الجزء أولا إلى استعمال الدول للوسائل الاقتصادية المختلفة للوصول إلى رفاهية أفرادها (لأننا سنقوم بإسقاط المفهوم قيد الدراسة على المستوى الوطني أو مستوى الدولة)، عن طريق تبنيها لنماذج التنمية المختلفة؛ ثم نشير لظاهرة العولمة الاقتصادية (التي تعرضت لها الدول المتقدمة والنامية مع اختلاف في الشروط وبفارق زمني) وما جاءت به من انفتاح اقتصادي وتجاري.

1-1- الدول، التنمية، التجارة والتنافسية: [3]

لأنه ومن بين تعاريف التنافسية، الأكثر قبولا وتداولا بين الدارسين للموضوع هو سعي الدول لرفع المستوى المعيشي لأفرادها[4] ، ولأن الهدف الأساسي من دراسة علم الاقتصاد،[5] كما أن الهدف الأساسي من تكوين المجتمعات والدول هو تنظيم وتحسين مستوى المعيشة للأفراد،[6] فإن الدول ومنذ نشوئها وتطبيقها لمبادئ علم الاقتصاد و أساليبه في إطار سعيها لتحقيق الأهداف المنوطة بها، قامت بتبني العديد من السياسات و الأساليب (وإن كانت قد تغيرت بشكل جذري عدة مرات، فالأساليب و السياسات التي استعملت قبل الثورة الصناعية ليست هي نفسها التي استعملت بعدها، وهذه الأخيرة تختلف اختلافا كبيرا عن الأساليب والسياسات التي استخدمت بعد الحرب العالمية الثانية)، ولأن ما يهمنا من الدراسة هو مفهوم حديث نسبيا فسنحاول الدراسة منذ نهاية الحرب العالمية (كما أن الفترة التي تلتها شهدت استقلال عدد كبير من الدول النامية، وكذا تطبيق سياسات من بعض هذه الدول أثبتت نجاعتها فيما بعد).

سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية، الكبرى أو الصغرى، دول الشمال أو الجنوب فإن هدفها الأخير هو واحد وهو تحقيق التنمية والنمو، وبالتالي تحسين مستوى معيشة أفرادها، لذلك فقد سعت الدول جميعها إلى تبني سياسات ونماذج تنمية مختلفة، وكذا اتجاهات سياسية و اقتصادية مختلفة، ففي حين انتهجت بعضها الرأسمالية انتهج البعض الآخر الاشتراكية[7]، وهذا وفق ظروف كل دولة ومعطياتها. لكن ما يهمنا هنا هو الاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة، خاصة فيما يتعلق بالصناعة والسياسة الصناعية، وهنا نميز بين نوعين أساسيين من نماذج التنمية، الأول هو إستراتيجية الإحلال محل الواردات[8]، أما الثاني فهو إستراتيجية تشجيع الصادرات.[9]

ونحن هنا بصدد الحديث عن الدول النامية وانقسامها إلى مجموعتين، تبنت المجموعة الأولى سياسة إحلال الواردات[10]، في حين تبنت المجموعة الثانية سياسة تشجيع الصادرات،[11] وهذا دائما وفق الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بكل بلد (لأن الدول المتقدمة انتهجت سياسة التصنيع منذ مدة طويلة ولأن الدول النامية حديثة الاستقلال، وكانت ترى أن الصناعة هي أقصر الطرق لتحقيق النمو والتنمية.[12] ووفق هذا التقسيم فقد انتهجت الدول النامية التي تبنت النظام الرأسمالي سياسة تشجيع الصادرات، ومن بين هذه الدول ما صار يعرف فيما بعد

بالدول الحديثة المصنعة NPI وهي كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة. بينما انتهجت غالبية الدول الاشتراكية سياسة إحلال الواردات (أمريكا الجنوبية، إفريقيا، أوربا الشرقية).

وكانت أزمة الديون الدولية في الثمانينات بمثابة الاختبار النهائي حيث ميّزت فشل نماذج التنمية المبنية على إستراتيجية إحلال الواردات، وكذا السياسات الصناعية الموجهة والمدعومة باستدانة خارجية مفرطة. فقد أجبرت هذه الأزمة العديد من الدول النامية على إتباع تعليمات المنظمات الدولية في إطار الاتفاق الشهير <<اتفاق واشنطن>> Consensus de Washington،[13] هذا الإتفاق المتحدّر من النظرية الكلاسيكية للاقتصاد الدولي (فقد تنبأ Adam SMITH بانتصار قانون السوق منذ أكثر من 220 سنة)،[14] إذن فقد دخلت الدول النامية في عملية انفتاح، ملتزمة بذلك بشكل كبير، وإن لم يكتمل الأمر كليا؛ وقد استبدلت سياسة إحلال الواردات بسياسة تشجيع الصادرات[15]، كما يمكن ربط انفتاح الدول النامية بسياق ظاهرة أكبر هي العولمة، والتي تهدف إلى إعطاء الأسواق بعدا عالميا. [16]

لكن هذا لم يكن سوى جزء من الصورة وهو الجزء الخاص بالأحداث الاقتصادية الدولية، وفي الحقيقة هناك أجزاء أخرى عديدة بعضها سياسي والآخر يتعلق بمفهوم العولمة وسرعة انتقال المعلومات وتغير أساليب الإنتاج...إلخ.

1–2– العولمة كإطار للتنافسية:

ليست **العولمة** [17] ظاهرة جديدة تماما، فما ميز العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي يمثل في الحقيقة تسريعا لعملية أقدم لعولمة الإنتاج والتبادلات، بدأت موجته الأولى من مع الثورة الصناعية في إطار الانخفاض الكبير لأسعار النقل، إذ في أقل من 100 سنة (مابين 1830–1913) تضاعفت التبادلات في العالم 20 مرة، مع ارتفاع ملاحظ للتدفقات بين كبريات دول أوربا ومستعمراتها، ومنذ 1880 أصبحت التجارة تمثل 33 % من الإنتاج العالمي، مقابل 3 % فقط سنة 1800. أما الموجة الثانية من العولمة فتعود لنهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أسست الحكومات الغربية (عن طريق إنشاء منظمات وقوانين دولية) لنظام اقتصادي دولي قائم على الحرية والتعاون الدولي،[18] وقد أدى ذلك إلى انقسام الحقوق الجمركية على عشرة وتضاعف التجارة الدولية 17 مرة بينما تضاعف الدخل العالمي 4 مرات، كما تضاعف الدخل الفردي. [19]

أما بالنسبة لأغلب الدول النامية، فكما ذكرنا سابقا فقد فتحت أبوابها أمام العولمة الاقتصادية خاصة بسبب أزمة الديون العالمية وعدم قدرة هذه الدول على الوفاء بديونها، مما جعلها تخضع لتعليمات المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي FMI وبرامجه للتعديل الهيكلي PAS، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلبه ذلك من فتح لأسواق الدول الأعضاء؛ هذا بالنسبة للجانب الاقتصادي.

أما الجانب السياسي والأيديولوجي فقد تمثل أساسا في انهيار الكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة،[20] وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة وقطب عالمي وحيد وهو ما عبر عنه Fukuyama في كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير". وما يهمنا نحن من كل هذا هو الجانب الاقتصادي وعلاقته بالتنافسية، أي كيف ساهمت العولمة في إيجاد مفهوم التنافسية ؟ لذلك سوف نتناول المفهوم التالي للعولمة: " تتجلى سيرورة العولمة في ترابط الاقتصاديات

الدولية، وتتعلق هذه العولمة بأسواق السلع و الخدمات وكذا عوامل الإنتاج والتدفقات الضخمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إعادة تموضع،[21] اندماج[22] مؤسسات، اتفاقيات تعاون، تحالفات إستراتيجية، وقد أصبحت هذه التطورات ممكنة بواسطة: تحرير الدول لحركة رؤوس الأموال، نقص التقنين (التنظيم بواسطة القوانين)،[23] الخوصصة، انفتاح أسواق جديدة للتبادلات والاستثمارات. بالإضافة إلى الدور الذي لعبته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC.[24]

وفيما يخص **الانفتاح** [25] فهو أحد الأبعاد الأساسية للعولمة، ويعرّف على أنه: الدرجة التي يمكن للمتعامل الوطني أو الأجنبي أن يجري فيها تعاملاته دون تكاليف إضافية (مفروضة من طرف الحكومة قصد الحماية) بما في ذلك التأخيرات غير المؤكدة، وهي غير مفروضة على المواطنين المحليين؛ القيود الجمركية وغير الجمركية، متطلبات إرضاء المواطنين المحليين، متطلبات الأمن والصحة (مدة الفحص) أكثر مما هو مفروض على المنتوجات المحلية مما يرفع تكلفة الشراء من عند الأجانب (الاستيراد).

هذا بالنسبة للعولمة والانفتاح وما سبباه من إلغاء لحدود الدول وجعلها أمام حتمية التنافس والتنافسية؛ ولنحاول الآن الانتقال إلى مستو آخر للتحليل. فلعل أهم ما ميز العولمة الاقتصادية أيضا هو النشاط المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات (عابرة الحدود)، إذ يعرّف Brown BOVERI المدير العام السابق لشركة ABB [26] العولمة بأنها: <<حرية مؤسسته بالاستثمار، الإنتاج و البيع أينما تريد وفي الوقت الذي تريد وبتحمّل أقل للقيود الاجتماعية والضرائب>>. [27] ولا يخفى دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل طرق وأساليب الإنتاج من بلد لآخر، وذلك في سعيها الدائم لتعظيم أرباحها مما جعل الدول تتنافس لجلب استثمارات هذه الشركات لما لها من دور في توفير مناصب الشغل،[28] ونقل التكنولوجيا،[29] وتموقع هذه الشركات وإعادة تموقعها دائما في الأماكن حيث توجد الميزة النسبية سواء في العمل أو رأس المال أو غيرها؛ هذا بالإضافة إلى بروز نظرية إدارة الجودة الشاملة MQT،[30] وتطبيق الشركات متعددة الجنسيات لها، وانتقالها من شركة لأخرى ومن بلد لآخر عن طريق هذه الشركات التي صارت تتنقل بسهولة للأسباب التي ذكرناها سابقا حول تحرير الدول لاقتصادياتها، وقد كان تنقل هذه الشركات من بلد لآخر وفق صيغ مختلفة [31]، مما جعل أساليب الإنتاج والتوزيع وغيرها تتشابه في كل الدول وبالتالي جعلها على نفس الخط بالنسبة للمنافسة الدولية.

كل هذه العوامل وسرعة تنقلها جعلت العالم مسرحا لتنافس الدول [32] والمؤسسات في ظل غياب صيغ الحماية المعهودة (الكلاسيكية) من طرف الدول، وبالتالي ظهر الاهتمام وزاد بما يسمى بالتنافسية، والتي لم تعد حاجة مقتصرة على الشركات لكي تبقى وتنمو أو الأفراد ليحظوا بفرص العمل، بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستوى معيشة أفرادها.[33]

2) التنافسية في الأدبيات الاقتصادية:

من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين، خاصة إذا كان يتمتع بالحداثة ولا يخضع لنظرية عامة متفق عليها لتفسيره مثل مفهوم التنافسية ؛ ولكن من خلال القراءة المتأنية للأدبيات الاقتصادية التي

تناولت هذا المفهوم تبين أن: ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام به على المستوى القومي تصاحب مع تفجير قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة: 1981–1987 (خاصة مع اليابان) وزيادة المديونية الخارجية لها؛[34] لكن إذا كان ظهور هذا المصطلح في هذا الوقت فإن العديد من المصطلحات كان لها نفس المعنى معه، وذلك ما تذكره أهم المراجع في هذا المجال وكذا أهم من كتبوا حول هذا المصطلح، ولنحاول البدء بمجموعة من المراجع التي جاء ذكرها في أحد أهم مراجع التنافسية والذي هو: كتاب التنافسية السنوي الذي يصدره المعهد الدولي لتطوير الإدارة IMD [35]: حيث جاء وتحت عنوان "التاريخ الطويل للتنافسية" أن مفهوم التنافسية هو نتيجة تاريخ طويل من الفكر، والذي يساعدنا على تعريف مختلف مظاهر هذا المفهوم الحديث والمعقد. كما يمكننا أن نركز خاصة على: النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية، النظرية الكنزية، نظرية التنمية، نظرية النمو و أخير نظرية التجارة الدولية والتي تم تناولها في عملين آخرين مهمين، [36] وقد تضمنت كل من النظريات السابقة مفهوم التنافسية بطريقة ضمنية أو صريحة و من بين الذين صنعوا مساهمات حاسمة نذكر:

– الكلاسيك: وينطلقون من الفرضيات التالية: يسمح تقسيم العمل بإيجاد فروق تكنولوجية بين البلدان وبالتالي فروق في الإنتاجية (وهو ما عاد إليه Porter بعد أكثر من قرنين من الزمن)، تقوم التجارة بين البلدان على أساس الميزة المطلقة Smith ثم الميزة النسبية Ricardo (استبدل Porter هذين المفهومين بمفهوم الميزة التنافسية)، داخل حدود الدول فإن عوامل الإنتاج (العمل) تنتقل بكل سهولة بين الصناعات.

– كما يعتمد الكلاسيك على العوامل التالية لدفع العجلة الاقتصادية للبلدان: الاستثمار في رأس المال(أي تحسن التكنولوجيا) من شأنه أن يعزز تقسيم العمل (التخصص) وبالتالي يحسن الإنتاجية، التجارة أو الانتقال من الاكتفاء الذاتي إلى التجارة الحرة يوفر محركا للنمو بواسطة المكاسب الساكنة للتجارة الدولية. [37]

– حدد الاقتصاديون الكلاسيكيون عوامل الإنتاج (المدخلات) الأربع: الأرض، رأس المال، الموارد الطبيعية والعمل.[38]

– الاقتصاديون الماركسيون، والذين سلّطوا الضوء على أهمية أثر المحيط الاجتماعي والسياسي على التنمية الاقتصادية، ومن هنا جاءت الفكرة الاشتراكية والتي تقتضي تغير المحيط السياسي قبل الاقتصادي. [39]

– Max Weber (1864–1920)، عالم الاجتماع الألماني، والذي أسس العلاقة بين القيم، المعتقدات الدينية، والنتائج الاقتصادية للأمم.[40]

– النيوكلاسيك: وينطلقون من الفرضيات التالية: الشفافية الكاملة للمعلومات (أي وجود نفس التكنولوجيا عبر القطر)، وجود الاقتصادية السلمية وكذا قابلية العوامل للتجزئة مما يقود إلى عالم من المنافسة التامة. تقوم التجارة على توفر عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال (نموذج Heckscher-Ohlin)، تنتقل عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال) داخل حدود الدول بكل سهولة بين الصناعات.

– كما يعتمد النيوكلاسيك على العوامل التالية لدفع العجلة الاقتصادية للبلدان: التجارة أو الانتقال من الاكتفاء الذاتي إلى التجارة الحرة يوفر محركا للنمو بواسطة المكاسب الساكنة للتجارة الدولية.

– كيتز (J,M, keynes): وينطلق من الفرضيات التالية: أثر السعر في توازن السوق بطيء مما قد يؤدي إلى توازن الكميات، الأسواق ليست بالضرورة في حالة توازن دائم بسبب الخلل في جانب الطلب أوالعرض، إمكانية قيام التجارة على أسعار مضللة، وجود تكامل بين رأس المال والعمل.

– كما يعتمد كيتز على العوامل التالية لدفع العجلة الاقتصادية للبلدان: كثافة رأس المال، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الاستثمار في القطاع العمومي، الإعانات أو تخفيض الضرائب على المؤسسات. (41)

– Joseph Schumpeter (1883–1950) و الذي شدد على دور المقاول كعامل في التنافسية، وبين أن النمو هو نتيجة لحالة عدم التوازن، التي تحفز الابتكار والتطور التكنولوجي.(42)

– أصحاب نظريات التنمية والنمو ومنهم: Robert Solow (1924–) والذي درس العوامل التي تدخل في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بين 1948–1982 ليبين دور التعليم، التطور التكنولوجي، وتطور المهارة في النمو الاقتصادي.(43)

ويمكن تلخيص فرضيات نظرية التنمية الاقتصادية في بعض الحقائق التالية: مستويات الدخل لا تتقارب بالضرورة عبر الزمن، عرفت بعض البلدان تطور أكثر من غيرها، لعبت السياسات الاقتصادية دورا هاما في تحقيق هذا النجاح التنموي. أما عوامل دفع العجلة الاقتصادية للبلدان فهي: الانتقال من القطاع الزراعي إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، الانفتاح على التجارة دولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، صناديق التنمية الدولية.

أما نظريات النمو فيمكن تلخيص فرضياتها فيما يلي: التقدم التكنولوجي ليس متغير خارجي بل متغير داخلي يعتمد على السياسات المتبعة سابقا، تراكم المعرفة يقود إلى زيادات عوائدها، بداية النظر إلى رأس المال البشري كعامل إنتاج مهم، الأسواق لا تقود إلى الوضعيات المثلى بالضرورة. أما عوامل دفع العجلة الاقتصادية للبلدان فهي: قيمة النفقات على البحث والتطوير، الابتكارات (براءات الاختراع)، مستوى التعليم، الإنفاق على رأس المال البشري (نفقات التعليم والتدريب)، انتشار وانتقال المعرفة.(44)

– Alfred P.Sloan (1875–1965) و Peter Drucker اللذان قام بتطوير مفهوم التسيير Management كعامل هام من المدخلات في التنافسية. (45)

– بعد الفراغ الذي تركته النظريات التقليدية في تفسير التجارة بين البلدان المتشابهة في البنى الإنتاجية (من حيث توفر عوامل الإنتاج وتشابه التكنولوجيا)، والتبادل التجاري داخل نفس الصناعة، جاءت النظرية الحديثة للتجارة لتحاول ملأ هذا الفراغ عبر العديد من النماذج (وقد تضمن كل نموذج إيحاءات ضمنية وصريحة لمفهوم التنافسية) هي: النماذج المبنية على الاقتصاديات السلّمية، النماذج القائمة على تمايز المنتوجات والمنافسة غير التامة (الاحتكارية krugman 1979). وتذهب النظرية الحديثة للتجارة الدولية إلى أن الاقتصاديات السلمية تشكل سبب للتخصص والتبادل التجاري علاوة على الميزة النسبية، بل قد تؤدي وحدها للتبادل التجاري حتى ولو كانت الميزة النسبية مهملة القيمة.

يمكن تلخيص فرضيات النظرية الحديثة للتجارة كما يلي: تعد التكنولوجيا عاملا إنتاجيا داخليا، إنتاج تكنولوجيا جديدة يعكس تناقص عائدات العمل ورأس المال، إنتاج التكنولوجيا الجديدة يخلق أثار خارجية، تتزايد وفورات الحجم مع استعمال التكنولوجيا، على رغم من انتقال التكنولوجيا (عبر الشركات والدول) فإن هناك انتقال غير كامل للتحكم بها وباستعمالاتها، المنافسة غير التامة (الاحتكارية).

أما عوامل دفع العجلة الاقتصادية للبلدان وفق هذه النظرية فهي: مجموعة من العوامل التي تؤثر في المزايا وهي: توفر يد عاملة ماهرة، البنى التحتية المناسبة والمتخصصة، شبكات الموردين...إلخ. (46)

– Nicholas Negroponte و مجموعة من الاقتصاديين المعاصرين والذين بينوا أهمية مفهوم "المعرفة" ودوره كأحدث عامل في التنافسية.(47)

– وأخيرا Michael Porter والذي حاول جمع كل الأفكار السابقة في نظام خاص بالتنافسية أسماه "ماسة (معيّن) Porter".(48)

وسنحاول التركيز على هذا الكتاب الأخير باعتباره جمع ومحص أفكار كل من سبقه: حيث يذهب PORTER إلى أن الازدهار والرفاهية الاقتصادية لا يورثان وإنما يصنعان وأن الازدهار لا يأتي من الثروات الطبيعية أو توفر اليد العاملة ، أو مستوى معدل الفائدة أو سعر الصرف وقيمة النقود، فعكس ما كان يقول الكلاسيكيون فإن تنافسية القطر ترتبط في نظره بقدرة الصناعة على الابتكار والتطوير (التقدّم)، والمؤسسات الوطنية تنتزع مزايا مقارنة من أفضل منافسيها العالمين بتجاوز القيود والصعاب، فتوفر منافسين محليين أقوياء ، ممونين على مستوى عال من النوعية ، وزبائن متشددين (متطلبين)، إضافة إلى توفر عوامل إنتاج خاصة ومتطورة تشكل رؤوس لنظام خاص يتيح للدول اكتساب مزايا تنافسية على المدى الطويل، على أن تساعد الحكومة والصدفة أو الحظ على ذلك، لتبقى اليقظة بعد ذلك عاملا مهما في الاحتفاظ بهذه الميزة التنافسية.

لكن هذا التفسير لم يلقى الترحيب من طرف الكل فهناك من اعترض على هذا المفهوم، إذ يقول Paul KRUGMAN في كتابه Pop Internationalism (49) وخاصة الجزء الذي جاء تحت عنوان "التنافسية الهوس الخطير" والتي كانت قد نشرت من قبل كمقالة مستقلة ،أن مفهوم التنافسية الدولية وتنافس الدول بنفس الطريقة التي تتنافس بها الشركات والمؤسسات في الأسواق الدولية إنما هو نوع من الخطابة البلاغية، بل واتهم خصومه ممن أسسوا لهذا المفهوم (نجاح بعض الدول في المنافسة الدولية لا يكون إلا على حساب البعض الآخر) بأن معلوماتهم عامية، وأنهم لا يدركون النظرية التجارية الدولية بالشكل الصحيح، بل وغيروا مفهومها وشوهوه ليجعلوه مناسبا لأقوالهم، مرجعا ذلك إلى كسلهم وبعدهم عن البحث عن المفاهيم الصحيحة، مشيرا أيضا إلى تقاعس الاقتصاديين الأكاديميين عن محاولة السعي للكتابة لأكبر عدد من الجمهور وإقناعهم بالنظرية الصحيحة.(50)

وقد احتّج Krugman على جعل الدول تتنافس مثل المؤسسات بسبب أن المؤسسة إذا حققت خسارة فإنها سوف تفلس وتنتهي حياتها، بينما لا يمكن إيجاد حد أو عتبة(51) إفلاس للدولة وخروجها من الدائرة الدولية.

كما انتقد Krugman كذلك جعل التنافسية حصيلة شاملة لكل النشاط الاقتصادي، وكذا من يجعلون التنافسية الدولية سببا لحالة الاقتصاد الأمريكي، معيدا تراجع الاقتصاد الأمريكي أمام نظيريه الياباني والأوربي في تلك الفترة لأسباب داخلية وليست خارجية.

وفي بحث آخر بعنوان "التنافسية وأسلافها، 500 سنة من الوجود" [52] ظهر بعد مقالة Krugman المشهورة انتقد صاحب المقال كل ما ذهب إليه خصمه، مشيرا إلى أن التنافسية هي نظرية جديدة تفسر عجز النظرية السابقة التي يتبناها Krugman وتؤكد عدم كمال الأسواق والمنافسة والمعلومات وأنه على المؤسسات أن تتأقلم مع هذا الوضع باستغلال كل ما يمكنها أن تصل إليه من معلومات واقتصاديات سلمية وغيرها لتنافس في وسط دولي لا مكان فيه لأسس النظريات التي يتحدث عنها خصمه، الذي يخاف في نظره من تحقق هذه النظرية، مما يهدم الأصول التي تقوم عليها نظريته و إلا ما الذي يجعله وهو الأكاديمي المرموق يهاجم هذا المفهوم بهذه الطريقة.

وبين هذا وذاك يزداد اهتمام الجميع بهذا المفهوم الذي صار محط اهتمام أغلب راسمي السياسات الاقتصادية في العالم، وظهرت الكثير من المنظمات على المستوى العالمي لصياغة تقارير عن التنافسية لمختلف الدول بطرق ومؤشرات مختلفة، بل صار في كل البلدان المتقدمة توجد هيئات ومجالس متخصصة في التنافسية تضم سياسيين واقتصاديين من أرقى المستويات.

3) ماذا نعني بالتنافسية:

لا يزال مفهوم التنافسية مفهوما غير دقيق، لا طالما خصص لتحليل تسيير المؤسسات وقد استعمل تدريجيا لوصف حالة بلد ما، دون إعطائه معنا دقيقا[53]، (ولا يتعلق الأمر هنا بنقص في النظريات التي تناولت بالشرح تنافسية دول دون أخرى، لكن هذه التفسيرات تبدوا غالبا متناقضة و لم تحظى أي نظريـــــة منها بالقبـــول الجماعـــي (M.Porter 1993)؛ فتعريف مصطلح التنافسية في حد ذاته ينطبق على مفهوم لا يزال غامضا والذي يمثل عقبة كبيرة في النظر إلى المسألة، فمجرد سعي الدول لمعرفة هل لديها مشكلة تنافسية أم لا يثبت جيدا أن الموضوع ليس مفهوما بشكل كامل.[54]

وهناك من الاقتصاديين من يرفضون استعمال هذا المفهوم لوصف اقتصاد ما (P. Krugman) مثلا الذي ندد باستعمال مفهوم "تنافسية" لوصف اقتصاد وطني، ليس فقط لمعناه الغامض ولكن بصفة أكبر للأيديولوجية التي يسوقها، فهي تجعلنا نفترض أن الدول تتنافس بنفس الصفة التي تتنافس بها المؤسسات، مما يخفي العبرة الأساسية من الميزة النسبية (كل الدول تكسب من التبادل الدولي)، لكن رغم تشابك الاقتصاديات فإن مفهوم تنافسية البلدان يحمل في طياته بعض الفوائد، فالبعض يرى أن المؤسسات هي عوامل التنافسية (M.Porter)، بينما يرى البعض الآخر أن التنافسية تحدد تموضع الاستثمار الأجنبي المباشرIDE؛ إذن فالتنافسية هي تحد كبير بالإضافة إلى ذلك فإن هناك توافقا يرتسم شيئا فشيئا يبرر استعمال هذا التعبير.[55]

3-1- مسح في التعاريف: [56]

نظراً لصعوبة تعريف التنافسية في حد ذاتها فإن الشائع هو تقسيم تعاريف التنافسية إلى فئات ثلاث: [57]

I- الفئة الأولى: وهي التي تأخذ في الاعتبار أوضاع التجارة الخارجية فقط؛ ووفق هذه الفئة فإن تنافسية الدولة يتم تناولها حسب النتائج التجارية (وقد تم تناولها من هذا الجانب على الأقل حتى Krugman) وبالتالي فإن دولة ما تكون تنافسية مقارنة بالدول الأخرى المنافسة لها إذا كانت قادرة على الحفاظ على حصصها في السوق أو ربح حصص إضافية منه، مما يستوجب تنويع الصادرات وغزو أسواق جديدة أين كانت غائبة أومهمشة، والدفاع عن مواقعها في الأسواق التقليدية لصادراتها،[58] هو ما يجعلنا نربط بين تنافسية الدولة وميزانها التجاري بحيث يصبح وجود فائض فيه يعبر عن قوة تنافسية الدولة، ووجود عجز فيه يعني تدهور تنافسية الدولة.[59]

II – الفئة الثانية: تعرف التنافسية وفق أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة: تضيف هذه الفئة إلى توازن الميزان التجاري، القدرة على تحسين المستوى المعيشي، مما يجعلها أكثر قبولا من الفئة الأولى.

– تعرف التنافسية على أنها القدرة على إنتاج سلع وخدمات تجتاز اختبار المنافسة الدولية وبالتالي يحافظ المواطنون على مستوى معيشي متزايد ومستديم.[60]

– تعريف OCDE منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: التنافسية هي القدرة التي وفقها يمكن لبلد ما وفي شروط سوق حرة وعادلة أن ينتج السلع والخدمات التي تلبي مقاييس السوق الدولية، في الوقت الذي تحافظ فيه على مستوى المداخيل الحقيقية للسكان وتزيده على المدى الطويل.[61]

لكن يبقى أن نشير إلى أن الانتقاد الذي يوجه إلى هذه الفئة هو ضعف نسبة الصادرات في الدخل القومي كما أشار إلى ذلك Krugman في حالة الاقتصاد الأمريكي.[62]

III – الفئة الثالثة: تعريف التنافسية استنادا إلى مستوى المعيشة فقط. و عليه فإن التنافسية هي "قدرة البلد على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي".[63]

وهناك تعاريف أخرى للتنافسية جاء ذكرها في مصادر مختلفة منها:

يكون بلد ما تنافسي في الواقع إذا توصل إلى رفع رفاهية سكانه بصفة مستديمة وللوصول إلى ذلك لا يوجد خيار سوى السعي لرفع إنتاجية عوامل الإنتاج.[64]

ويعرّف Aldington [65] تنافسية أمة بقدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية.

– **تعريف المعهد الدولي لتطوير الإدارة IIMD** [66]: التنافسية هي فرع من علم الاقتصاد يتناول بالتحليل الأعمال والسياسات التي تكيّف وتصنع قدرة البلدان لخلق والحفاظ على بيئة تدعم خلق قيمة مضافة أكبر لمؤسساتها ورفاهية أكثر لسكانها.[67]

– **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF**: التنافسية هي قدرة قطر ما على الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع ومستديم، مقاسا بالدخل الفردي.[68]

– تضم التنافسية عناصر الإنتاجية، الفعالية والربحية، وهي ليست غاية أو هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة قوية لرفع مستوى المعيشة وتحسين الرفاهية الاجتماعية، وتعد كأداة للوصول إلى الهدف، عموما بالرفع من الإنتاجية والفعالية في إطار التخصص الدولي، وتتيح التنافسية أسسا للرفع من أجور الأفراد بطريقة غير تضخمية.(69)

– التنافسية هي قدرة قطر ما على خلق، إنتاج وتوزيع منتوجات و/أو خدمات إنتاجية في نفس الوقت الذي يزيد فيه من عائدات موارده.(70)

– تضم التنافسية كل من الفعالية (الوصول إلى الأهداف بأقل ما يمكن من التكاليف)، والنجاعة (الوصول إلى الأهداف الصحيحة). وهي ذلك الاختيار الحاسم للأهداف الصناعية. وتجمع التنافسية كلا من الغايات والوسائل نحو تحقيق هذه الأهداف.(71)

وكل تحليل للتنافسية الوطنية بالموازاة مع هذه التعاريف يجب أن يأخذ بالحسبان عدة عوامل والتي تحدد مستوى معيشة السكان كمعدل النمو، مستوى التشغيل، توزيع المداخيل. وبالتالي فالتنافسية هي مفهوم داخلي أساسا، ومحدداتها هي عوامل داخلية Endogène في الاقتصاد الوطني المدروس، لكن ومع الزمن فإن النمو سيكون نتيجة التفاعل بين ظواهر داخلية وقوى اقتصادية دولية. (72)

3-2- أنواع التنافسية، مقوماتها ومستوياتها:

توجد عدة **أنواع من التنافسية** منها:

I- تنافسية السعر: تعبر عن هيكل (بنية) الأسعار والتكاليف في اقتصاد ما مقارنة مع شركائه التجاريين، وهي بعيدة عن التأثير على مجموعة الخصائص التي تسمح ببيع المنتوج، وترتكز في جزء منها على سعر الصرف، كما تعتمد أيضا على التكاليف الداخلية كتكلفة الأجور.

II- التنافسية خارج السعر: (غير السعرية): تعني قدرة اقتصاد ما على جلب (تلبية) الطلب بفضل عوامل أخرى غير الأسعار، والتأقلم مع تطور الطلب (مما يترجم نوع التخصص)، وتعتمد أساسا على الاستثمار، مرونة تخصيص العوامل والابتكار، ويمكنها أن تغطي التنافسية التكنولوجية والتنافسية البنيوية.

II-1- التنافسية التكنولوجية: كانت مصدر اهتمام العديد من الباحثين من بينهم: Schumpeter، Marshall تكون بشكل منافسة بين المؤسسات والبلدان والتي عوض أن تعمل على الأسعار والتكاليف (كما هي الحال في تحليل الأسواق) فأنها تميل إلى المنتوجات ذاتها، تستند إلى البحث والابتكار، تراكم المعرفة والمهارات التكنولوجية، الكفاءة.

II-2- التنافسية البنيوية (الهيكلية): يمكن أن يعبر عنها بالقدرة الداخلية على الإنتاج والإتجار(التوزيع) بالمعنى الواسع، هذا المفهوم يسلط الضوء على كل العوامل "البنيوية" التي من شأنها أن تبطئ أو تحفز الإنتاج "عنق الزجاجة"، القدرة على التمويل، التأطير، هيكل السلسلة الإنتاجية...إلخ.

من جهة أخرى تعرف التنافسية بعامل الزمن:

- **التنافسية على المدى القصير:** في اللحظة (ز) t بالمقارنة مع نتائج المنافسين.
- **التنافسية على المدى الطويل:** سيرورة تحضير الشروط البنيوية لتحسين تنافسية البلد.

تتعلق التنافسية خارج السعر بالنظرة الزمنية للتنافسية، فلا يمكن الحفاظ عليها بالخفض المتوالي لتكلفة الأجور أو سلسلة من التخفيضات لسعر الصرف فقط، فعلى المدى الطويل تتطلب التنافسية تقدما متواصلا للإنتاجية، مما يوافق التشديد على أهمية العوامل البنيوية التي تؤثر على المدى الطويل على تنافسية اقتصاد ما؛ الاستثمار العمومي، الحماية التجارية، الاستثمار في رأس المال البشري...إلخ. (73)

كما توجد أنواع أخرى من التنافسية، كالتنافسية المنجزة والتنافسية الكامنة وكذا سيرورة التنافسية؛ وفي إدارة التنافسية يجب الموازنة بين الإنجاز الآني والكموني فإذا تم التركيز على أحدهما والتضحية بالآخر فقدنا الغرض الأساسي من البحث في التنافسية. (74)

أما عن **مقومات التنافسية** فقد جاء ذكرها في تقرير المعهد الدولية لتطوير الإدارة IMD،(75) وقد تم تقسيمها إلى أربعة مقومات أساسية، كل منها يحتوي مجموعة من العناصر:

1- **النتائج الاقتصادية:** وتضم: الربط بين ازدهار البلد و أداءه الاقتصادي الماضي، قوة المنافسة تزيد من الأداء الاقتصادي للبلد محليا و خارجيا، نجاح بلد ما في التجارة الدولية يعكس تنافسية المؤسسات المحلية (بشرط عدم وجود عوائق وقيود جمركية)، الانفتاح يزيد من الأداء الاقتصادي للبلد، الاستثمار الدولي يخصص الموارد الطبيعية بفعالية أكبر عالميا،(76) غالبا ما تقترن تنافسية الصادرات بنمو موجه محليا.

2- **فعالية الحكومات:** بحيث يجب أن يقلل تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، إلا فيما يخص خلق الظروف المناسبة، كما أن الحكومة أن تكون مرنة فيما يخص تكييف سياساتها الاقتصادية مع المحيط الدولي، بالإضافة إلى توفير بنية اجتماعية تشجع العدالة و التساوي، وتضمن أمن السكان.

3- **فعالية قطاع الأعمال:** بحيث كلما زادت الفعالية والقدرة على التأقلم مع التغيرات في محيط تنافسي زادت تنافسية المؤسسات بالإضافة إلى دور التمويل الجيد في تسهيل النشاطات ذات القيمة المضافة وذلك بفضل التطور الجيد لقطاع مالي مندمج دوليا. بالإضافة إلى أن: الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يستلزم التكامل والاندماج في الاقتصاد الدولي، بتشجيع المقاولة خاصة في المراحل الأولى من النشاط الاقتصادي، وكذا تأهيل القوى العاملة لزيادة تنافسية القطر عن طريق زيادة الإنتاجية التي تعكس وتؤثر على القيمة المضافة.

4- **البنية التحتية:** لا يخفى دور البنية التحتية المتطورة بما فيها نظام أعمال فعّال في دعم النشاطات الاقتصادية، كما أن هذه البنية بما فيها أيضا تكنولوجيا المعلومات تزيد التنافسية، بالإضافة إلى أن الاستثمار في البحوث الأساسية والنشاطات الابتكارية يخلق معارف جديدة حاسمة للقطر في مرحلة النضج من مراحل التنمية الاقتصادية. كما تساعد الموارد البيداغوجية المناسبة والمتاحة على تنمية اقتصاد معرفي ملائم.

أما فيم يخص المستويات فيمكن التميز بين عدة **مستويات من التنافسية:** التنافسية على مستوى المؤسسة،(77) على مستوى القطـــاع، على مستوى الإقليـــم و التنافسية على مستوى البلـــــد.

كما يجب الأخذ بمفهوم النسبية أثناء الحديث عن التنافسية: وهو ما يفسر اهتمام المنتدى الاقتصادي العالمي WEF،(78) بجانب نمو التنافسية مقابل التنافسية الجارية، وتعني المقارنة النسبية أيضا القياس إلى وضعية افتراضية أومستهدفة وتكون معرّفة جيدا.

4) مؤشرات قياس التنافسية على المستوى الدولي:

إذا كنّا أدركنا أهمية التنافسية ودورها في زيادة ورفاهية الأفراد في بلد ما؛ فكيف يمكن قياسها؟ وما هي المؤشرات المستعملة في ذلك؟

إن كان إنشاء مؤشر اقتصادي- اجتماعي مركب أمرا صعبا، فإنه يمكن للاقتصاديين وضع سلسلة من المؤشرات والتي يمكن أن تعيد للذهن المربع السحري للنمو: تضخم منخفض، بطالة منخفضة، توازن خارجي، ونمو الناتج الداخلي الخام PIB، بل في الواقع حتى المربع السحري يمكن أن يترك مكانه لعدد من المؤشرات الأخرى. ويمكن للدخل الفردي مقاسا بالناتج الوطني الخام PNB لكل فرد [79] أو المؤشرات المشابهة له أن تعبر عن تقدم الدولة أو توجهها نحو ذلك (التنمية الاقتصادية)، لكن بالنسبة للتنافسية فإن PNB لا يميز بين استنزاف الموارد غير المتجددة كالبترول، ولا المداخيل الناتجة عن استغلال الأصول المتراكمة من طرف الأجيال السابقة، ولا المداخيل من القيمة المضافة الحقيقية مثل الاختراعات، التكنولوجيا، وعمليات التحويل... لكنه يبقى أحسن تقريب إحصائي للتعبير عن توليد الثروة. و بما أن تنافسية بلد ما لا تختزل إلى PNB أو الإنتاجية لأن المؤسسات تواجه الأبعاد السياسية والتكنولوجية والتعليمية للبلدان المنافسة، فإنه وبتزويد المؤسسات بمناخ أكثر ملائمة ومؤسسات دولة وسياسات فعالة تستطيع الدول أن تتنافس فيما بينها.[80]

ونظرا لطبيعة اشكاليتنا سنركز على تنافسية الدول دون الفصل بينها وبين تنافسية القطاعات باعتبارها جزء لا يتجزأ منها، دون التطرق لتنافسية المؤسسات فلديها مقومات أخرى ويمكن أن تطرح في إطار مغاير لما نريد التركيز عليه في هذا المقال.

4-1- المؤشرات المركبة:[81]

في بداية حديثنا عن تنافسية الدول وبعد أن تتبعنا هذا المفهوم في الأدبيات النظرية يمكن أيضا تتبعه في الأدبيات التجريبية حيث يمكن الإشارة إلى أن هناك جهات عديدة صارت تعد تقارير[82] عن التنافسية في العالم أو بعض أقاليمه، أو تعدّ مؤشرات واسعة عن التنافسية في الدول النامية ويبرز بعضها جوانب من المناخ الاقتصادي وجاذبية البلد في نظر المستثمرين أو المتعاملين الأجانب عن طريق مؤشرات مركبة، وحيث تعدّ كل جهة تقريرا بمؤشراتها الخاصة وترتيبها الخاص:

4-1-1- مؤشر المعهد الدولي لتطوير فن التسيير IIMD: يعد هذا المعهد، ومقره سويسرا تقريرا سنويا عن التنافسية في العالم تحت اسم World Competitiveness Yearbook WCY يتضمن تصنيفا للدول Rating حسب قدرتها التنافسية، وترتيب لهذه الدول Ranking وفقا لإجمالي عدد المؤشرات، وقد قام المعهد بجمع هذه المؤشرات منذ 2002 في 4 عوامل هي: الأداء الاقتصادي، فعالية الحكومة، فعالية قطاع الأعمال، البنية التحتية؛ ويضم كل عامل من هذه العوامل عناصره الخاصة به.[83]

4-1-2- مؤشر المنتدى الاقتصادي العالميWEF:[84] ويصدر تقرير التنافسية العالمية Global Competitiveness Report، والذي ينشره كل سنة وفيه الترتيب العالمي للتنافسية، على أساس مقاييس كمية ونوعية، ويشمل عينة واسعة من الدول المصنعة والنامية. تغيرت منهجيته منذ سنة 2006 بحيث صار يصنف أسس التنافسية إلى 12 ركيزة أساسية

مقسمة إلى 3 مجموعات هي: **المتطلبات الأساسية** وتضم 4 ركائز: مؤسسات الدولة (القوانين)، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي. **دعائم الفعالية** وتضم 6 ركائز: التعليم العالي والتكوين، فعالية سوق السلع، فعالية سوق العمال، تطور السوق المالي، الاستعداد التكنولوجي، سعة السوق.

عوامل الابتكار والتطور وتضم ركيزتين: تطور بيئة الأعمال والابتكار.[85]

4-1-3- مؤشرات التنافسية من البنك العالمي BM: يعد البنك العالمي بيانات عن مؤشرات التنافسية للعديد من الدول، لكنه لا يصدر تقريرا لها. كما أن البنك العالمي لا يقدم ترتيبا دوليا لمؤشر تنافسية مركب، ولكنه يقدم تحت اسم "مؤشرات التنافسية " مجموعة من المؤشرات والمتغيرات.[86]

4-2- المؤشرات القطاعية:

4-2-1- مؤشر تنافسية السلع المصنّعة MECI [87] قام بتطويره كل من Wignaraja and Taylor (2003) ويضم هذا المؤشر 3 عناصر هي: قيمة الصادرات المصنعة للفرد (للسنة الماضية)، متوسط النمو السنوي للصادرات المصنعة (آخر 10 سنوات)، صادرات السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا كنسبة من مجموع صادرات السلع في السنة الأخيرة. ويعطى بالعلاقة التالية:

$$MECI_i = 0.3\,[\log(F_{1j}) - \log(Min_1)]/[\log(Max_1) - \log(Min_1)] + 0.3\,[\log(F_{2j}) - \log(Min_2)]/[\log(Max_2) - \log(Min_2)] + 0.4\,[\log(F_{3j}) - \log(Min_3)]/[\log(Max_3) - \log(Min_3)]$$

حيث: MECIi: مؤشر البلد i، Fij: القيمة الملاحظة للعامل i للبلد j،

Mini: الحد الأدنى لقيم العينة من أجل العامل i (i = 1, 2, 3)،

Maxi: الحد الأقصى لقيم العينة من أجل العامل i (i = 1, 2, 3)

4-2-2- التكلفة الوحدوية لليد العاملة: تتحسن القدرة التنافسية كلما كانت هذه التكلفة أقل أو تساوي التكلفة لدى المنافسين الأجانب). ويرمز لها بـــ: CUMO وتعطى كما يلي:

$$CUMO = Wijt \times Rjt / (Q/L)ijt \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: $Wijt$: تمثل معدل أجر الساعة في قطاع النشاط i للبلد j في الفترة t.

Rjt: تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي لعملة البلد j في الفترة t.

$(Q/L)ijt$: تمثل معدل الإنتاج الساعي في قطاع النشاط i للبلد j في الفترة t.

ويصبح من الممكن التعبير عن التكلفة الوحدوية النسبية لليد العاملة للبلد j مع البلد k بالمعادلة 2 [88]

$$CUMOijkt = CUMOijt / CUMOikt \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

4-2-3- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA:[89]: الأول تاريخيا [90] و أحد أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية ويحسب كما يلي:

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{wk} / X_{wT}}$$

X: قيمة الصادرات. **i**: مؤشر البلد. **k**: مؤشر السلعة. **T**: مؤشر يفيد إجمالي القيمة. **w**: مؤشر نسبة إلى العالم.

عندما تكون RCA أكبر من 1 فإن البلد يملك ميزة نسبية ظاهرة في المنتوج المدروس.

4-2-4- الإنتاجية الكلية للعوامل PGF: وهي تقيس الفعالية التي تحول بها مجموعة عوامل الإنتاج (المدخلات) إلى منتوجات (المخرجات) وتعطى بالصيغة التالية:[91]

$$\Delta A/A=\Delta Y/Y-\alpha\Delta K/K-(1-\alpha)*\Delta L/L$$

حيث: A: الإنتاجية الكلية للعوامل. ΔA : التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل. Y: المخرجات. ΔY: التغير في المخرجات. K: قيمة رأس المال. ΔK: التغير في قيمة رأس المال. L: قيمة العمل. ΔL: التغير في قيمة العمل. α: حصة رأس المال من المخرجات. (1-α): حصة العمل من المخرجات.

حصة رأس المال من المخرجات+حصة العمل من المخرجات=1، بفرض وجود المنافسة التامة، وثبات عائد الاقتصاديات السلمية.

4-2-5- مؤشر تكلفة الموارد المحلية (الوطنية) DRC: ويبين هذا المؤشر ما إذا كان استعمال الموارد المحلية يتم بكفاءة أو العكس، فإذا تعدى المؤشر 1 فإن الموارد المحلية لا تستخدم بكفاءة. ويعطى المؤشر بالعلاقة التالية:

$$DRC_j = (PV_j - DIV_j - FIV_j) / P_j (1 - FIV_j / PV_j)$$

حيث: DRCj: تكلفة الموارد المحلية للسلعةj. PVj : قيمة إنتاج وحدة واحدة من السلعةj. DIVj: قيمة المدخلات المحلية في وحدة واحدة من السلعةj. FIVj: قيمة المدخلات الأجنبية في وحدة واحدة من السلعةj . Pj: سعر استيراد وحدة واحدة من السلعةj بالعملة المحلية.

4-2-6- مؤشر التجارة البينية:TEI: يستعمل لقياس تركز أو تشتت التبادلات التجارية (صادرات أو واردات)، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$I_{xi} = \sum a_{ij} \ln(1/a_{ij}) \quad \text{مع} \quad 0 < a_{ij} < 1 \quad \text{و} \quad \Sigma\, a_{ij} = 1$$

$$I_{mi} = \sum b_{ij} \ln(1/b_{ij}) \quad \text{مع} \quad 0 < b_{ij} < 1 \quad \text{و} \quad \Sigma\, b_{ij} = 1$$

حيث: **Ixi** : مؤشر الصادرات البينية . **Imi** : مؤشر الواردات البينية. : **aij**: حصة صادرات البلد i نحو البلد **j**.

bij: : حصة واردات البلد **i** من البلد **j**.

4-3- مؤشرات الصادرات والواردات:

4-3-1- نسبة الصادرات: وتقاس نسبة صادرات البلد إلى مجموع الصادرات العالمية أو صادرات OCDE، وكلما كانت النسبة أكبر بينت وجود ميزة تنافسية أقوى. ورغم بساطة هذا المؤشر إلاّ أنه يشكل نقطة بداية لتحليل الوضعية التنافسية.

4-3-2- نسبة نفاذ (اختراق) الواردات: وتقارن هذه النسبة بين الواردات والطلب المحلي لسلعة ما، وكلما اقترب من الصفر دلّ على عدم اعتماد القطر على هذه السلعة، ويعطي المؤشر فكرة عن بنية وتركيب السوق، ويحسب بالعلاقة:

$$IPR_j = M_j / D_j \quad \text{حيث} \quad D_j = Y_j + M_j - X_j$$

حيث: IPRj: نسبة نفاذ واردات السلعة j Xj: صادرات السلعة j. Yj: مجموع ما تم إنتاجه من السلعة j.

Mj: مجموع واردات السلعة j. Dj: مجموع الطلب المحلي على السلعة j.

4-3-3- رصيد الميزان التجاري: تقاس تنافسية البلد عموما ونتائجه التجارية خصوصا برصيد ميزانه التجاري، بحيث تزيد تنافسية البلد عندما يحقق فائضا في الميزان التجاري وتنخفض عندما يحقق عجزا، لأن الزيادة عادة ما تترجم زيادة في الرفاهية بينما يعكس العجز نقص في مستوى الرفاهية و يعطى بالعلاقة:

$$STB = (X - M)/(X + M)$$

4-3-4- درجة التعرض للمنافسة الخارجية: ويقيس هذا المؤشر درجة الانفتاح على التجارة الدولية و يعطى بالعلاقة التالية: $X/Y + (1- X/Y) * M/D$

4-3-5- نسبة التركّز: وتبيّن لنا إذا ما كان الإنتاج المحلي يغطي الطلب المحلي، كلما زاد قيمة المؤشر زادت درجة التركز، و تعطى بالعلاقة التالية: $C R = Y/D$

4-3-6- تركيب الصادرات وحصة السوق: إن تركّز الصادرات في منتوجات ذات قيمة مضافة مرتفعة أو تنتمي إلى قطاعات ذات تقنية عالية تدل عادة على تنافسية البلد، لأنها تتميز بأجور مرتفعة لعمالها، كما تعكس زيادة في الإنتاجية الكلية للعوامل؛ كما أنه من المهم اكتساب حصة أكبر من السوق في سوق صاعدة وديناميكية تتميز بقيمة مضافة عالية.

خلاصـــــــة:

كاستجابة لمتغيرات عديدة حدثت في العالم منذ الحرب العالمية الثانية أسست لقيام نظام عالمي جديد، سمي فيما بعد **العولمة** وما جاءت به هذه الظاهرة من تغيير سريع في التكنولوجيا، وتوسع وانتشار كبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقلص المسافات والتكاليف الاقتصادية، والتحرر الكبير للأسواق و الإنتاج، والانفتاح الذي عرفته الكثير من الدول والتي لا طالما ظلت مغلقة في وجه التغيرات (سواء كانت مخيرة أومسيرة) ظهرت تخوفات كبيرة، خاصة على المستوى الاقتصادي، فالدول اليوم على حد السواء (المتطورة والنامية) في حلبة منافسة واحدة، والكل يسعى لهدف اقتصادي واحد هو هدف الدول منذ نشوئها، وهو تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية لأفراده (ابن خلدون)، وقد ظهر منذ منتصف الثمانينات مصطلح جديد لمفاهيم قديمة هو مصطلح التنافسية (Reinert 95) والذي كان يخصص للدراسة على مستوى المؤسسات ثم انتقل للدراسة على مستوى الاقتصاد الكلي (الدول)، ورغم معارضة البعض لنقل هذا المصطلح بهذا الشكل (Krugman 94)، إلا أنه يكاد يتفق الجميع على أن التنافسية على مستوى الدول هي سعي هذه الأخيرة لرفع مستوى معيشة (دخل) أفرادها على المدى الطويل، بكل الطرق و السياسات المتاحة؛ كما يكاد الجميع يتفق أيضا على أهمية الإنتاجية ودور المؤسسات (Porter) للرّفع من تنافسية الدول، وكذا دور الدول في تحقيق أفضل بيئات الأعمال لتحسين تنافسية مؤسساتها، أو جلب مؤسسات أجنبية والذي يعد من بين المؤشرات على تنافسية الدول كذلك؛ هذا بالإضافة إلى النتائج التجارية والتي ترتبط أساسا بالتخصص والتقسيم الدولي للعمل ومدى تماشيه مع ديناميكية الأسواق (CEPII 98).

لذلك فقد ظهرت العديد من التقارير التي تقيس تنافسية الدول، أهمها تقرير WEF وتقرير IMD والتي صارت تهم كل صانعي القرار على المستوى الاقتصادي الدولي رغم ما لقيته من اعتراضات وانتقادات (.Lall S 2001)، إلا أنها تبقى تحظى بمكانة و أهمية على الأقل بالنسبة لمعايرة الاقتصاديات الدولية مع بعضها Benchmarking والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية بالاستعانة بالترتيب الذي تقدمه هذه التقارير (وكذا توصياتها)(Kovaeie 2005)، وكذا الاستعانة بتجارب الدول الأحسن ترتيبا مع مراعاة خصوصية كل دولة.

الهـــوامـــش:

1- تسمى باللغة الفرنسية: Compétitivité ، وباللغة الإنجليزية: Competitiveness

2- نظرا لتشعب الموضوع وتوسعه فأنه من الصعب أن نحيط ببعض أو كل المفاهيم التي سوف نتطرق لها، لكن تجدر الإشارة إلى المقدمات والأسس التي ساعدت على خلق هذا المفهوم (التنافسية)، ومحاولة تحديد وقت ظهور هذه المفاهيم، لذلك سوف نبذل قصارى جهدنا ولو بالإشارة النسبية لها، ويمكن لمن يريد الإطلاع على هذه النقاط بأكثر تفاصيل اللجوء إلى قائمة المراجع، كما أن أغلب هذه المفاهيم تتراوح بين التسيير Management والاقتصاد بمختلف مستوياته (Micro, Méso, Macro) ولا تخفى صعوبة عزلها (المفاهيم) وجعلها خاصة بمجال معين ، نظرا لسرعة انتقالها وتبنيها في الميادين المختلفة (خاصة إذا علمنا التقارب الكبير بين الاقتصاد بمختلف مستوياته وعلوم التسيير)

3 - سوف نتطرق إلى الدور الذي تلعبه الدولة في التنافسية نظرا لدور الدولة في الاقتصاد وهدفها الاقتصادي من خلال نماذج التنمية التي تتبناها ، وكذا عمليـــة التخطيط الاستراتيجي عن طريق السياسات الاقتصادية والصناعية وغيرها.

4 - سنعود لشرح هذا التعريف وغيره بأكثر دقة فيما يتقدم.

5– يعرّف علم الاقتصاد عموما على أنه العلم الذي يدرس التوفيق بين الموارد المتناقصة والحاجات المتزايدة.

6– ابن خلدون، المقدمة ، تحقيق درويش الجويدي، المطبعة العصرية، بيروت، 2005، ص. 353-354، كما يمكـــن الإطـــلاع علـــى (1762) Jean Jacques Rousseau , The Social Contract

7– نتكلم عن الاتجاهات السياسية لاحقا في العنوان الموالي وهذا ضمن سياق الحديث عن العولمة.

8– Substitution aux importation تترجم إلى الإحلال محل الواردات أو إحلال الواردات بينما Promotion d'exportation تترجم إلى تشجيع الصادرات ويشار إليها في بعض المراجع بالتوجه نحو الصادرات Orientation vers l'exportation

9- ارتبطت (و إن كان ذلك نسبيا) إستراتيجية إحلال الواردات سياسيا بالنموذج الاشتراكي، في حين ارتبطت إســـتراتيجية تـــشجيع الـــصادرات بـــالنموذج الرأسمالي؛ كما ارتبطت الأولى بالحماية والثانية بالانفتاح وإن كان ذلك بشكل نسبي أيضا.

10– أ لإحاطة أكثر بالمفهومين أنظر: حمد الكواز، السياسات الصناعية، مجلة جسر التنمية، العدد 4، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 6.

11- حتى و إن كانت هاتان السياستان غير متوافقتان فقد تتواجدان معا.

12– يظهر ذلك في أعمال كل من Nurkse, Rosenstein-Rodan, Hirschman, Rostow,Lewis لأكثر تفصيل ارجع إلى: سدي علي، الميزة التنافسية وتنافسية الدول- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم – الجزائر 2005/2006.

13 - CONTE B., Le Consensus de Washington (conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/ Lic-ecod/docs_pdf/Webconswash.pdf)

14 - MARNIESSE S. et FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles, Agence Française de Développement, 2003, P 21.

15– لمعرفة أعمق لأسباب فشل سياسة إحلال الواردات يمكن العودة إلى: أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص. 6-8.

16 –BOUDHIAF M. et SIROEN J-M., Ouverture économique et développement réalité et ambiguïtés d'une relation, in Ouverture et développement économique, collection approfondissement de la connaissance économique, Economica, Paris, 2001, P 5.

17– هناك عدة تعاريف و أبعاد للعولمة حيث تعرف عموما على أنها: إنشاء قرية عالمية global village وذلك بواسطة سرعة الاتصالات التي تكسر كل حواجز المسافات وتختصر الزمن (MACLUHAN M., عن مجلة Forum of English مجلد33 العدد 4 لشهر أكتوبر 1995 (USA)).

كما تعرّف على أنها التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال دون قيود بالإضافة إلى انتقال المعلومات التي لا تعترف بحدود الزمان والمكان.

18 - MARNIESSE S. et FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, op.cit., P. 13.

19 - FONTAGNE L. et MIMOUNI M., Globalisation, performances commerciales et développement, in REFLETS ET PERSPECTIVES DE LA VIE ECONOMIQUE 2002-No2, P. 2.

20– محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،ط1، 1999 ، مصر، ص. 45 .

21 – Délocalisation.

22 – Fusion.

23 - Déréglementation.

24 - MARNIESSE S. et FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, op.cit., P.14.

25– للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:

- SACHS J., WARNER A., Economic Reform and the Process of Global Integration, in Workings Papers on Economic Activity, 1995.

- GUERIN J.L., Quel cadre pour l'ouverture ? La lettre de CEPII, n°181 juillet, août 1999.

26 – ABB شركة متعددة الجنسيات من أصل سويسري متخصصة في الإلكترونيك بأكثر من 1300 فرع ، و يمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها شركات تشكلت وفق اتفاقيات دولية لها صفة قانونية تسمح لها بعبور الحدود الدولية والاستثمار في عدد كبير من الدول، وتتميز هذه الشركات بأن لها عدد كبير من الوحدات الإنتاجية أو الشركات التابعة لها في العديد من بلدان العالم بحيث يكون 25 % من أصولها أو رقم أعمالها أو نتائجها أو عدد عمالها خارج الدولة الأم، ولا تختلف سياستها الداخلية عن الخارجية في إطار تحقيق أهدافها، وتتميز أيضا بمركزية القرار لدى المؤسسة الأم، أما فيما يخص دفعها للضرائب فإنه يراقب وفق اتفاقية تشكيلها (التعريف مأخوذ من:

BENFREHA N., Les multinationales et la mondialisation (enjeux et perspective pour l'Algérie), P.25.

27 -AINOUCHE M., Relations Etat- entreprise en économie du marché mondialisée, intervention dans des journées d'étude « Université, Entreprise, Collectivité locale » organisé par l'Université de Bejaia le : 10/11-05-2005.

28– للإحاطة أكثر بموضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل:

R. E. Baldwin, Les Effets des échanges et de l'investissement direct international sur l'emploi et les salaires relatifs, Revue économique de l'OCDE, no 23, hiver 1994.

29– للإحاطة أكثر بموضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا يمكن العودة إلى:

PERRIN S. et SACHWALD F., Multinationales et développement : le rôle des politiques nationales, Agence Française de Développement, 2003.

30– إن المفهوم المعاصر للجودة أضحى مسؤولية الجميع ابتداء من العامل البسيط إلى أعوان التنفيذ وأعوان التحكم والإدارة العليا، وكل أقسام المؤسسة والعناصر الداخلية والخارجية المشكلة لبيئة ومحيط المؤسسة، إذ تبدأ مسؤولية الجودة عندما يحدد التسويق متطلبات العمل من الجودة وتستمر حتى يتلقى الزبون المنتج بارتياح. وللإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى:- عاشور مزريق، محمد غربي: تسيير وضمان جودة منتجات المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:02، ماي 2005 جامعة الشلف. الجزائر. ص .235-274.

31– تتنوع هذه الصيغ من: منح الرخص للإنتاج، رخص التوزيع، إنشاء الفروع الجديدة أو شراء شركات محلية، المشاركة في رأسمال الشركات المحلية، الاندماج مع شركات محلية، الاستحواذ عل شركات محلية...إلخ

32– سنعود لهذه النقطة وما أثارته من خلاف في العنوان الموالي.

33– محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، العدد 24 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2003، ص. 03.

34– طارق النوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، ورقة عمل رقم :AP1/WPS0302، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص .4.

35– The World Competitiveness Year Book 2005 of IMD, p.617.

36 – Ronald L. Martin, A Study on the Factors of Regional Competitiveness, Draft Final Report for The European Commission Directorate-General Regional Policy, UNIVERSITY OF CAMBRIDGE.

-E. S. REINERT, Competitiveness and its Predecessors - a 500-year Cross-National Perspective. Paper prepared for the Business History Conference, Williamsburg, Virginia, March 11-13, 1994.

37 - Ronald L. Martin, A Study on the Factors of Regional Competitiveness, op.cit., p.10

38 - يمكن الإطلاع على كتاب Adam Smith (1723-1790) " بحث في أسباب ثروة الأمم" *"An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations",1776* ، كما يمكن العودة إلى كتاب:" مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة " 1817 "*Principles of Political Economy and Taxation*". لـ David Ricardo (1772-1823) الذي بين فيه قانون الميزة النسبية والذي سطر فيه كيف يجب على الأقطار أن تتنافس.

39- يمكن العودة إلى (*Karl Marx 1818-1883*) "رأس المال : نقد الاقتصاد السياسي"*Capital: A Critique of Political Economy 1867"*.

40 – يمكن الرجوع إلى كتابه: "المبادئ البروتستانتية وروح الرأسمالية" 1905 "*Ethic of Protestantism and the Spirit of Capitalism"*.

41- Ronald L. Martin, A Study on the Factors of Regional Competitiveness, op.cit., pp.11-13.

42 - وذلك في كتابه "الرأسمالية، الاشتراكية و الديمقراطية" 1942 " Capitalism, Socialism and Democracy"

43 – أنظر كتابه "التغير التكنولوجي ودالة الإنتاج الكلية" 1957 "Technical Change and the Aggregate Production Function".

44 - Ronald L. Martin, A Study on the Factors of Regional Competitiveness, op.cit., p.p. 14-15.

45 – يمكن العودة إلى كتاب *Alfred P.Sloan* "سنواتي في *"My Years at General Motors" 1963"GM* ، وكتاب *Peter Drucker* "زمن الانقطاع" 1969"*The Age of Discontinuity*" "

46 - Ronald L. Martin, A Study on the Factors of Regional Competitiveness, op,cit., p.p.15-16.

47- Nicholas Negroponte, "Being Digital", 1995.

48 – الميزة التنافسية للأمم .The Competitive Advantage of Nations, 1990.

كما أن هناك من يربط هذه النظرية ونظرية العناقيد بميدان أوسع هو الاقتصاد الجغرافي.

49 – و الذي ترجم إلى اللغة الفرنسية بعنوان:La Mondialisation n'est pas coupable: vertus et limites de libre-échange ويقصد بكلمة POP المعنى العامي، أي أنه يشير إلى نظرية خصومه على أنها نظرية شعبية بعيدة عن المقاييس الأكاديمية.

50– و قد ذكر العديد ممن كتبوا وكتاباتهم و لمعرفة أدق يمكن العودة إلى هامش الصفحة 18 من كتاب:

La Mondialisation n'est pas coupable: vertus et limites de libre-échange Casbah édition,1999.

51 –Bottom Line

52 – E. S. REINERT, Competitiveness and its Predecessors - a 500-year Cross-National Perspective. Paper prepared for the Business History Conference, Williamsburg, Virginia, March 11-13, 1994.

53 - MARNIESSE S. et FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, op.cit., P .43.

54 -PORTER M.,L'Avantage Concurrentiel des Nations, inter Edition, Paris,1993 p.3.

55 - MARNIESSE S. et FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, op.cit., P 44

56– بما أن موضوعنا يتعلق أساسا بتنافسية الدول فسنقتصر التعاريف عليها مع الإشارة إلى المراجع التي يمكن اللجوء إليها لمن يريد التوسع في التعريف أكثر.

57– طارق النوير، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

58 –CNUCED, Diversification des exportation, accès aux marchés et compétitivité,2002.

59– إلا أن هناك انتقادات عديدة وأمثلة مضادة وجهت لهذه الفئة من التعاريف حيث أن الفائض في الميزان التجاري قد يشير في بعض الأحيان إلى تدهور تنافسية الدولة كحالة بوليفيا في الفترة مابين 1980 و1986، حيث حققت فائض في ميزانها التجاري نتيجة زيادة صادراتها عن وارداتها بـــ 60% ولكن خلال نفس الفترة انخفض متوسط دخل الفرد ب 26 %، الأمر الذي لا يمكننا معه القول بأن اقتصاد بوليفيا تميز خلال هذه الفترة بالتنافسية؛ وعلى العكس فإن وجود عجز في الميزان التجاري يعني علامة قوة للاقتصاد، فمن الممكن بلوغ مستويات معيشة مرتفعة من خلال وجود عجز تجاري متنامي كحالة الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات، أو ربما يكون الميزان التجاري متوازنا في الوقت الذي تنخفض فيه مستويات المعيشة للدولة كحالة المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أو الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات. لنستخلص في الأخير أنه لا يمكن تعميم هذا التعريف بشكل عام.

60 - The First Report to the President and Congress, 1992. US Competitiveness Policy Council.

61 - PROKOPENKO J., Mondialisation, compétitivité et stratégies de productivité, Document de travail de la série Développement et Gestion des Entreprises.

62 – KRUGMAN P. la Mondialisation n'est pas coupable: vertus et limites de libre-échange, Casbah édition, 1999, p .22

63 - طارق النوير، مرجع سابق ،ص. 6.

64 -Rapport de CEPII, Compétitivité des nations, op.cit., p .3.

65– محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره. ص.5.

66– سيأتي الحديث عن المعهد وعن التقرير الذي يعده سنويا فيما يتقدم.

67 - IMD's World Competitiveness YearBook, 2003.

68 - World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 1996, p. 19.

69 -Competitiveness Advisory Group, (Ciampi Group). Enhancing European Competitiveness". First report to the President of the Commission, the Prime Ministers and the Heads of State, June 1995.

70 - SCOTT B. R. and LODGE G. C., "US Competitiveness in the World Economy", 1985, p. 3.

71 - BUCKLEY, P. J. et al, "Measures of International Competitiveness: A Critical Survey", Journal of Marketing Management, 1988.

72 - MUCCHIELLI J-L., La compétitivité : définitions ; indicateurs et déterminants, 2002 p.2.

73 - MARNIESSE S. et FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, op.cit., P. 47.

74– محمد عدنان وديع، مرجع سابق ص. 8.

75 - Principles of World Competitiveness, IMD World Competitiveness Year Book , 2005, p 616.

76 – و ذلك دائما بشروط (المنافسة الدولية التامة)، وهو ما قد يعاكس الطرح الذي جاءت به نظرية التنافسية أصلا وللتوسع يمكن العودة إلى:

REINERT E. S., Competitiveness and its Predecessors - a 500-year Cross-National Perspective. op.cit.

77– نحن بصدد تحضير مقال آخر عن تنافسية المؤسسات الجزائرية أين سنتطرق للجانب النظري من تنافسية المؤسسة بشكل أكبر.

78– سيأتي الحديث عنه وعن التقرير الذي يعده سنويا فيما يتقدم.

79 - MUCCHIELLI J-L., La compétitivité : définitions ; indicateurs et déterminants, op.cit., p.4

80– محمد عدنان وديع، مرجع سابق. ص.9.

81- - يمكن إضافة مجموعة من مؤشرات تنافسية متخصصة مساعدة: تعد عدة جهات دولية تقارير ومؤشرا ت قد تكون ذات صلة بالتنافسية من بينها: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول العالم، مؤشر مجتمع المعلومات، هذا إضافة إلى مجموعة تقارير أخرى عن المخاطر مثل تقرير: COFACE وتقارير أخرى بحسب البلد موضوع الدراسة.

82– و قد وجهت العديد من الانتقادات لهذه التقارير حول طريقة ومنهجية إعداد مؤشراتها وكذا محاباتها لرجال الأعمال، لعل أهمها وجه من طرف:

- LALL S., Competitiveness Indices and Developing Countries: An Economic Evaluation of the Global Competitiveness Report, World Development, vol 29,N° 9 (2001)
- GREGOIR S. et MAUREL F., Les indices de compétitivité des pays : interprétations et limites, INSEE, 2002.

83– محمد عدنان وديع ، المرجع السابق ص . 22–23 و طارق النوير، مرجع سابق ، ص. 6–7.

84- مقره أيضا سويسرا، وقد كان قبل عام 1996 مشاركا للـــ IIMD في إعداد تقريره السنوي عن التنافسية العالمية. و صار يصدر تقريره بالتعاون مع CID مركز التنمية الدولية التابع لجامعة Harvard الأمريكية.

85 - World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2009-2010.p.08.

86 - كما أطلق البنك العالمي أكبر قاعدة بيانات خاصة بكل المؤشرات الاقتصادية سنة 2010 على الموقع: **donnees.banquemondiale**.org

87 -G. Arzu INAL, A STUDY INTO COMPETITIVENESS INDICATORS, rekabet forumu REF turkey, 200. p. 11.
وقد وافق هذا المؤشر مؤشر WEF أكثر من مؤشر IMD في عينة شملت 80 بلدا.

88- للإطلاع بتفصيل أكثر يرجى الرجوع إلى: محمد عدنان وديع، مرجع سابق. ص.15.

89 - حسان خضر ، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، أفريل2005.

90 – Balassa, Bela ,Trade Liberalization and Revealed Comparative Advantage,1965.

91 - G. Arzu INAL, A STUDY INTO COMPETITIVENESS, op.cit., p.p18.25.